# الروبل الروسي يواجه أوقاتاً عصيبة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يواجه الروبل الروسي أوقاتاً عصيبة في تعاملات الأسبوع الجاري بموازاة استمرار المعارك في مقاطعة كورسك الحدودية الروسية مع القوات الأوكرانية التي دخلت أسبوعها الثاني بلا انفراجة في الأفق المنظور. وعلى أثر ذلك، بات سعر الدولار الذي يحدده البنك المركزي الروسي، يلامس عتبة الـ90 روبلاً في ما يعد أدنى مستوى للعملة الروسية منذ قرابة شهرين.

وسجل سعر اليوان الصيني في بورصة موسكو هو الآخر صعوداً إلى أكثر من 12 روبلاً لليوان لأول مرة منذ 22 يونيو/ حزيران. ومع ذلك، يرى خبراء اقتصاديون وماليون روس أن أحداث كورسك غير كفيلة بإحداث انهيار للاقتصاد الروسي والروبل الذي يعتمد سعر صرفه على عوامل عدة.

ويلفت مدير مكتب التحليل في مركز «سونار-2050» لدراسات قضايا تكامل الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إيفان ليزان، إلى أن أحداث كورسك لم تؤثر على النشاط الاقتصادي على مستوى عموم روسيا باستثناء التأثير النفسي على المواطنين واللاعبين في الأسواق. ويقول ليزان في حديث لـ«العربي الجديد»: «أن يأتي حدث بعد حدث لا يعني بالضرورة وجود علاقة السبب والنتيجة المباشرة بينهما، والروبل لم ينهر، بل عاد إلى مستوياته في شهري يونيو ومايو/أيار الماضيين. صحيح أن ما يجري في مقاطعة كورسك مأساة على سكانها وسكان مقاطعة سومي الأوكرانية المتلاحمة، ولكن على مستوى عموم الاقتصاد الكلي الروسي لا تأثير يذكر لهذه الأحداث باستثناء العوامل النفسية. إذا كانت كورسك تحتضن حقول نفط مهمة، مثلا، لكان الوضع مختلفاً».

ويشير إلى أن المعارك في كورسك لم تؤثر حتى على ترانزيت الغاز الروسي عبر محطة سودجا الواقعة في المقاطعة، مضيفا: «يتواصل ضخ ما بين 39 مليونا و42 مليون طن من الغاز الروسي يومياً لإيصالها إلى المستهلكين في أوروبا، وإن كان مستقبل استمرار هذه الإمدادات يبقى غامضا نظرا لانتهاء عقد ترانزيت الغاز الروسي مع أوكرانيا في نهاية العام».

وبدوره، عزا خبير أسواق الأسهم بشركة «بي كا إس عالم الاستثمار»، دميتري بابين، في تقرير له على موقع الشركة، تراجع الروبل إلى عدة عوامل، ومنها انتعاش الطلب على العملة من قبل المستوردين الذين يتكيفون مع ظروف العقوبات والقيود على المعاملات المالية مع روسيا، وشح عرض العملة بعد تخفيف شروط إلزام المصدرين ببيع عوائدهم بالعملة الصعبة، متوقعا استمرارا لصعود الدولار إلى أكثر من 90 روبلاً. وكانت الحكومة الروسية قد قررت في يونيو، تخفيف شروط البيع الإلزامي للعملة الأجنبية من قبل المصدرين من 80% إلى 60%، مرجعة قرارها إلى استقرار سعر الروبل وتدبير المستوى الكافي من السيولة بالعملة الصعبة.

من جهته، رأى خبير استراتيجيات الاستثمار بشركة «ألور» للتداول، بافيل فيريفكين، وفق ما نقلته عنه صحيفة «إر بي كا» الروسية، الثلاثاء، أن «الروبل بات حاليا في وضع هش، ولكنه قابل للتحكم فيه وليس حرجا نظراً لتكيف الاقتصاد الروسي مع ظروف ضغوط العقوبات».

امرأة تتسوق في متجر بمدينة فوكوكا اليابانية (Getty)

## التضخم يتسارع في اليابان

تسارع معدل التضخم في اليابان للشهر السادس على التوالي، ليسجل 3% على أساس سنوي في يوليو/تموز الماضي، وفق تقرير بنك اليابان المركزي الصادر، أمس الثلاثاء. وجاء صعود أسعار المستهلكين بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة بعد انتهاء الدعم الحكومي للخدمات العامة. وارتفعت تكاليف مدخلات الكهرباء والغاز والمياه بنسبة 6,7% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وارتفاع التضخم يدعم مبررات بنك اليابان لمواصلة التحرك نحو إنهاء سياسة أسعار الفائدة السلبية. وقال محافظ بنك اليابان كازو أويدا، بعدما رفع البنك سعر الفائدة القياسي في 31 يوليو/تموز، إن السلطات ستواصل رفع سعر الفائدة إذا تحققت توقعات الأسعار والنمو وأعقب لهجته المتشددة انتعاش الين وتراجع الأسهم، مما دفع نائبه شينيتشي أوشيدا، الأسبوع الماضي، إلى التعهد بأن المسؤولين سيؤجلون رفع سعر الفائدة في الأوقات التي تكون فيها الأسواق المالية غير مستقرة.

## أخبار

### مبيعات السيارات الكهربائية تقفز 21%

زادت مبيعات السيارات الكهربائية على مستوى العالم بوتيرة حادة في يوليو/تموز الماضي، بدعم من نمو المبيعات في الصين بأعلى وتيرة منذ بداية العام. ووفق أرقام شركة رو موشن المتخصصة في أبحاث السوق، فإن مبيعات

السيارات الكهربائية على مستوى العالم، بما يشمل الكهربائية بالكامل والهجينة القابلة للشحن، بلغت 1,35 مليون مركبة في يوليو. ويعادل ذلك زيادة بنسبة 21% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وبلغت مبيعات الصين 880 ألف سيارة بزيادة بلغت 31%.

### تراجع معدل البطالة في بريطانيا

تراجع معدل البطالة في بريطانيا خلال الربع الثاني من العام خلافاً للتوقعات، في حين تباطأت وتيرة نمو الأجور لأدنى مستوى في قرابة عامين، ما يشير إلى احتمال تباطؤ الضغوط التضخمية.

ووفق بيانات صدرت عن مكتب الإحصاءات الوطني الثلاثاء، انخفض معدل البطالة إلى 4,2% خلال الربع المنتهي في 30 يونيو، من 4,4% في الأشهر الثلاثة المنتهية في مايو/أيار، خلافاً لتوقعات ارتفاعه إلى 4,5%.

وأظهرت البيانات أن متوسط الأجر الأسبوعي، يستبعد منه المكافآت، ارتفع بنسبة 5,4% على أساس سنوي في الربع المنتهي في يونيو/حزيران، مقابل زيادته 5,8% خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في مايو.

### الحديد دون 100 دولار للطن

تراجعت أسعار خام الحديد خلال تعاملات الثلاثاء، لتتداول دون 100 دولار للطن في ظل ترقب بيانات إنتاج الصين من الصُلب وسط مخاوف تأثره سلباً من جراء تباطؤ الإنتاج الصناعي في ثاني أكبر اقتصادات العالم. وانخفضت أسعار العقود الآجلة للخام في بورصة سنغافورة بنسبة 1% إلى 98,30 دولارا للطن، بعدما تراجعت بنحو 2% إلى 99,31 دولارا للطن في تعاملات الإثنين.

### إضراب لموظفي سامسونغ إلكترونكس

أعلنت أكبر نقابة للعاملين لدى شركة سامسونغ إلكترونكس في كوريا الجنوبية أنها ستبدأ الإضراب عن العمل لمدة أربعة أيام اعتبارًا من الخميس بهدف الضغط على الشركة لزيادة الأجور والمكافآت. وقال لي هيون نائب رئيس نقابة «ناشونال سامسونغ إلكترونكس»: «هذا الإضراب مصمم خصيصًا لإلحاق الضرر بالشركة». ويتوقع هيون ألا يكون لدى الشركة عدد كافٍ من موظفي المكاتب لدعم خطوط الإنتاج أثناء الإضراب المخطط له، لأن العديد من العاملين سيكونون في عطلة وطنية الخميس.

# تراجع الأرباح يطيح الرئيس التنفيذي لستاربكس

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أعلنت سلسلة المقاهي الأميركية ستاربكس، تعيين رئيس تنفيذي جديد للشركة، على خلفية الأضرار المالية والتشغيلية التي لحقت بها لأسباب عديدة أحدها المقاطعة الشعبية لمنتجاتها في الكثير من الدول، لا سيما العربية والإسلامية بسبب الدعم الأميركي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقالت الشركة، وفق صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس الثلاثاء، إنه تقرر تعيين بريان نيكول الذي يشغل المدير التنفيذي لشركة تشيبوتلي مكسيكان جريل، بدلاً من لاكشمان ناراسيمهان في منصب المدير التنفيذي لستاربكس. ولم يمض على وجود ناراسيمهان سوى نحو 18 شهراً في الشركة، فقد عُيّن قبل نحو سبعة أشهر فقط من اندلاع عملية «طوفان الأقصى» وبدء العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك خلفاً لـ«هوارد شولتز» الذي يعد سادس أكبر مساهمي الشركة. وبعد الإعلان عن تعيين رئيس تنفيذي جديد لستاربكس، قفز سهم سلسلة المقاهي الأميركية في تعاملات ما قبل الافتتاح بنسبة 11,15% عند 85,65 دولاراً، بينما هبط سهم تشيبوتلي 10% إلى 50,29 دولاراً. وكانت الأرباح الفصلية للشركة قد تراجعت بنسبة 7,6% إلى أكثر من مليار دولار في الربع المالي الثالث، وهو الانخفاض الثاني على التوالي فصلياً، وذلك برغم ارتفاع إنفاق رُوّاد فروعها في الولايات المتحدة الذي ساهم في دعم إيراداتها، وفق نتائج الأعمال التي أُعلن عنها نهاية يوليو/تموز الماضي.

وفي مايو/أيار الماضي كشفت الشركة عن تراجع المبيعات، كما خفضت توقعات الأرباح لهذا العام، ولم تقدم الإدارة حينها خطة واضحة بشأن السيطرة على انخفاض المبيعات الذي أثر بالسلب على سهم الشركة ليهوي في ذلك الحين بنحو 31% منذ بدء حملات المقاطعة لمنتجاتها في أعقاب شن الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على غزة.

وبخلاف المقاطعة الواسعة التي شهدتها ستارابكس في الكثير من الدول العربية والإسلامية، انخفضت مبيعاتها أيضاً في الصين بفعل المنافسة القوية وارتفاع التكاليف. ووصفت ستاربكس الصين بأنها السوق الأعلى نمواً، لذا فإن هذه النتائج مخيبة للآمال بشكل خاص، لا سيما أن الشركة كانت تشهد نمواً في جميع الأسواق الرئيسية قبل بضعة فصول سنوية فقط.

مال وناس

# إطعام غزة بـ«القطارة»: ما يدخل يسد 1% من الحاجات

يواصل الاحتلال الإسرائيلي خنق قطاع غزة، عبر اتباع سياسة «الإطعام بالقطارة» في إطار تجويع ممنهج لتهجير سكانه، حيث لا يكفي ما يجري السماح بإدخاله من السلع 1% من المواطنين

**يوسف أبو وطفة**

يعيش قطاع غزة الذي تشن إسرائيل حرب الإبادة عليه للشهر الحادي عشر على التوالي على وقع حالة تجويع مستمرة في ظل التحكم الإسرائيلي الكامل في عدد الشاحنات التي تصل إلى مليوني ونصف المليون فلسطيني مشتتين داخل القطاع، إلى جانب طبيعة السلع وأنواع المواد التي تسمح بها سلطات الاحتلال، ورغم أن الشاحنات الواردة للقطاع يومياً تعتبر بالعشرات في أفضل الأحوال ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات السكان، يتسابق وزراء حكومة بنيامين نتنياهو للتحريض على القطاع وتشديد تجويعه والدعوة إلى حرمانه من الغذاء والدواء وكل أسباب الحياة الآدمية. وشهدت الأسابيع القليلة الماضية دعوات من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش من أجل تجويع سكان القطاع حتى عودة جميع الأسرى والمحتجزين الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية.

وقبل الحرب الإسرائيلية كان القطاع يصل إليه قرابة 500 شاحنة من مختلف السلع والبضائع يومياً في الوقت الذي لم يصل إليه مثل هذا العدد منذ بداية الحرب الإسرائيلية، في حين يزعم الاحتلال أنه يدخل من البضائع ما يُبقي الفلسطينيين أحياء.

ويسيطر الاحتلال الإسرائيلي على معبري رفح وكرم أبو سالم التجاري جنوبي شرقي القطاع، عدا عن حاجز بيت حانون/إيرز ما يجعله المتحكم الوحيد في حركة الشاحنات والواردات للقطاع وبيقيه مسيطراً على طبيعة السلع الغذائية. تقول إيناس حمدان القائم بأعمال مدير الإعلام في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» إن الفترة الأخيرة لم تشهد أي تغيير على تدفق المساعدات الإغاثية التي تدخل من معبر كرم أبو سالم. وتضيف حمدان لـ«العربي الجديد» أن عدداً قليلاً من الشاحنات فقط التي تحمل الإمدادات الإنسانية تدخل إلى مناطق جنوب ووسط قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم وهي نقطة في بحر الاحتياجات الرئيسية الملحّة. وتشير حمدان إلى أنّ هذه الشاحنات قد تتعرض لعمليات سرقة بسبب انهيار القانون والنظام وهذا يعرقل الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى أوامر الإخلاء المتكررة وإعلان مناطق عديدة مناطق قتال مما يزيد التحديات والقيود على حركة العاملين في المجال الإنساني، ناهيك عن الطرقات والبنى التحتية المدمرة كثيراً.

وتلفت إلى أنّ معظم البعثات الإنسانية التي تطلب الوصول إلى مناطق مدينة غزة وشمال القطاع يتم رفض طلباتها مما يزيد الأمر تعقيداً على مستوى الأمن الغذائي، ومن ثم يعيش 96% من النساء الحوامل والمرضعات لا يستطعن الحصول إلا على مجموعتين غذائيتين أو أقل خلال اليوم الواحد وتضطر معظم العائلات إلى تخطي وجبات الطعام أو تقليل كمية الطعام المقدمة نظراً إلى عدم توفر كميات كافية من المواد الغذائية. وتضيف أنه بحسب الإحصائيات والتقارير الدولية فإن أكثر من 500 ألف طفل دون سن الخامسة وكذلك النساء المرضعات والحوامل هم في حاجة إلى دعم غذائي منقذ للحياة بصورة عاجلة وفورية. من جانبه، يؤكد مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي إسماعيل الثوابتة أن الاحتلال لديه نية مبيتة منذ اليوم الأول للحرب على غزة وهو ما عبر عنه وزير الأمن يوآف غالانت ووزراء إسرائيليون مثل بن غفير وسموتريتش. ويقول الثوابتة لـ«العربي الجديد» إن الاحتلال أغلق المعابر التي كان يدخل منها نحو 600 شاحنة يومياً من البضائع وبات المتحكم الوحيد في حركة الشاحنات والبضائع ومن ثم ما يدخل لا يكفي احتياجات السكان. ويشير إلى أن الاحتلال استخدم سياسة التجويع في إطار الضغط على السكان واستخدامه ورقة للتحكم في السكان والضغط على الفصائل الفلسطينية، عدا عن إغلاق النقطة الإنسانية التي يدخل إلى غزة والشمال منها الشاحنات منذ أكثر من 100 يوم.

ويلفت إلى أن الاحتلال يمنع إدخال الحليب والتطعيمات والمكملات الأغذية ضمن سياسة التجويع وهو ما أدى إلى تضاعف نسبة الوفيات الطبيعية مقارنة بما كان عليه الحال قبل الحرب بنحو 6 أضعاف ونصف الضعف. ويشدد على أنه منذ نحو 90 يوماً لم تدخل مساعدات إنسانية إلى المحافظات الجنوبية، ومنذ 100 يوم لم تدخل إلى مناطق الشمال وغزة أي سلع ومواد غذائية، حيث إن المتوفر من السلع والبضائع تدخل إلى بعض مناطق الجنوب في القطاع. ويشدد الثوابتة على أن إجمالي ما يدخل من السلع والبضائع لا يكفي لتلبية احتياجات 1% من سكان مناطق الجنوب والوسط في القطاع، في الوقت الذي لا تصل فيه أي من السلع والبضائع إلى مناطق غزة والشمال. وينبه إلى أن القطاع بات يحتاج حالياً إلى أكثر من 1000 شاحنة يومياً في ظل النقص الكبير في السلع والمواد الغذائية، حيث إن هناك ربع مليون «رب أسرة» يعيشون مع عوائلهم ويعتمدون بدرجة أساسية على المساعدات الإنسانية.

من جانبه، يرى الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد أبو قمر، أنّ التجويع استخدمه الاحتلال سياسة عقابية بعد رفض المواطنين النزوح جنوباً بعد استخدام عدة سياسات، منها القصف الشديد والاجتياح البري. ويقول أبو قمر لـ«العربي الجديد» إن الاحتلال عمل على إغراق جنوب القطاع بالشاحنات في حين عمل على سياسة القطارة (إدخال كميات قليلة جداً) في مناطق الشمال في فترة من الفترات ضمن سياسة الضغط على السكان منذ بداية الحرب.

اطفال يحملون الأواني في انتظار الحصول على الطعام في رفح جنوب غزة، 28 ديسمبر 2023 (Getty)

500000

أكثر من 500 ألف طفل دون سن الخامسة، وكذلك النساء المرضعات والحوامل، بحاجة إلى دعم غذائي منقذ للحياة بشكل عاجل وفوري، وفق وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا».

ليبيا

# صراع التمويل يطاول البنك المركزي

طرابلس ـ **أسامة علي**

يسيطر القلق على أوساط إدارة البنك المركزي في ليبيا، على خلفية وصول تداعيات تأثير التجاذبات السياسية الحاصلة في البلاد إليه، خاصة الخلافات بين حكومة الوحدة الوطنية، المعترف بها دولياً، ومجلس النواب المنتهية ولايته منذ سنوات. وكشفت مصادر ليبية متطابقة، عن إبداء موظفين رفيعي المستوى قلقهم إزاء التهديدات التي تلقوها من أطراف مجهولة، مؤكدة أن اثنين من موظفي البنك على الأقل توجها إلى النائب العام لطلب التحقيق، مصحوبين بشواهد وأدلة التهديدات، خاصة تسجيلات صوتية من هاتفيهما.

وفيما لا تتصل تلك التهديدات بوظائفهم بل بشخوصهم، إلا أنهم يعتقدون أنها على صلة بما يدور في كواليس الأجهزة السياسية من مساع لوقف محافظ البنك المركزي عن عمله، مستندين في ذلك إلى تحفظهم على قانونية قرار الإيقاف الذي كان يتم التحضير له. وخلال نهاية الأسبوع الماضي ومطلع الجاري كانت الأوساط السياسية في طرابلس تتحضر لإصدار قرار لتعيين محافظ جديد للبنك المركزي بديلاً عن المحافظ الحالي الصديق الكبير، بموجب مرسوم كان من المرتقب أن يصدر عن رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي من منطلق صلاحياته الرئاسية، إلا أن العديد من الاتصالات التي جرت بشكل كثيف محلياً ودولياً حالت دون صدور المرسوم، بحسب مصادر ليبية متطابقة تحدثت لـ«العربي الجديد». وأوضحت المصادر أن قرار المجلس الرئاسي استند إلى تقارير لمكتب استرداد أموال الدولة الليبية التابعة للمجلس حول تصرف الصديق الكبير في جزء من أموال وديعة ليبية لدى إحدى الدول الصديقة للبيبا دون غطاء سند قانوني يخوله بالتصرف، كما أن تصرفه يهدد قوة ضمانات استرداد ما تبقى من مبالغ الوديعة لدى تلك الدولة. ورجح موظف رفيع في المؤسسة الليبية للاستثمار، أن تكون خطوة المجلس الرئاسي جاءت بدفع من حكومة الوحدة الوطنية التي تدور خلافات كبيرة بين رئيسها عبد الحميد الدبيبة ومحافظ البنك المركزي منذ فترة، كاشفا عن تحرك الحكومة لدى النائب العام بشأن تصرف محافظ البنك المركزي في هذه الوديعة، حيث طالبت الحكومة بالتحقيق في الحادثة، إلا أن طول مسار التحقيق القضائي حدا بمسؤولي الحكومة إلى تحويل الأمر إلى المجلس الرئاسي المتحالف مع الحكومة.

وضمن إجراءات عاجلة تخول المجلس الرئاسي بالتحرك في القضية وإصدار مرسومه بتعيين بديل عن الكبير، تم إرجاع تبعية مكتب استرداد أموال الدولة الليبية من الحكومة إلى المجلس الرئاسي. إلا أن ذات المصادر أكدت تراجع المنفي عن قراره بعد اعتراض من قبل عضوي المجلس الآخرين، موسى الكوني وعبد الله اللافي، حيث تقتضي قرارات المجلس أن تصدر بأجتماع أعضائه، من جانب، ومن جانب آخر لعدم امتلاك المجلس الرئاسي صلاحيات إصدار مراسيم تتعلق بشاغلي المناصب السيادية، ومن بينها البنك المركزي.

وفي جميع الأحوال دخل البنك المركزي على خط الصراعات السياسية التي يستميت فيها كل طرف للمحافظة على مصالحه ومكاسبه وإقصاء الآخر، وفقا لرأي سالم الشوماك الناشط والمتابع للشأن الاقتصادي الليبي، الذي يشير إلى أن محافظ البنك المركزي بات الورقة الرابحة في خضم الصراع في مرحلته الحالية، فالجميع يسعى إما لكسبه، أو الإطاحة به. ويستشهد الشوماك، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، بأن الكبير كان مصدر قوة الدبيبة خلال السنوات الماضية، عندما كان يسيل له أموال الحكومة وفقا لقرارات الترتيبات المالية، لكن «تامبيو» لقياس جودة الحياة في دول العالم. ويرى حاج بكري أن حلول التضخم تكاد تكون مستحيلة ضمن الواقع الاقتصادي السوري وحتى السياسي، لأن تحسين سعر صرف الليرة يحتاج إلى صناعة وتصدير وسياحة، كما يحتاج إلى إعادة ثقة المكتنزين والمتعاملين، وإلى أفق سياسي مطمئن، لافتاً إلى أن خزائن البنك المركزي خاوية بعد تبديد 18 مليار دولار احتياطي سورية في عام 2011. ويؤكد أن الحل بشأن انهيار قيمة العملة يتمثل في إلغاء بعض الأصفار منها، ولكن ذلك لن يبدل في القيمة الشرائية لليرة إن لم يترافق مع حلول أخرى وتنمية القطاعات الإنتاجية وتنشيطها، مضيفاً أنّ إلغاء الأصفار قد يخفف فقط من أعباء حمل العملة الورقية بكميات كبيرة أو إلغاء طريقة الزنة أو العد الآلي. ويقول: «اليوم يتم تحميل سيارة بالمال خلال شراء بيت أو أرض وترى سلالاً كبيرة كما سلال القمامة في المحال ومحطات الوقود، توضع فيها رزم العملة السورية». أو أرض وترى سلالاً كبيرة كما سلال القمامة في المحال ومحطات الوقود، توضع فيها رزم العملة السورية».

محافظ البنك المركزي الليبي خلال فعالية لتعلق بدء المراجعة الدولية لحسابات البنك، 8 يوليو 2021 (الأناضول)

تقارير عربية

تشغيل

# الانتخابات لا تبعد الركود عن أسواق الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تعجز حملات الاستعداد للانتخابات النيابية في الأردن المقررة في العاشر من سبتمبر/ أيلول المقبل عن إبعاد الركود عن الأسواق المتضررة من تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة وتراجع القدرات الشرائية للمواطنين. ويرى محللون وفاعلون في القطاع التجاري أن المواسم الانتخابية عادة ما تساهم في إنعاش الحركة التجارية والطلب على الخدمات المختلفة، إلا أن الأسواق هذه المرة بعيدة عن هذا المثال. وبحسب خبراء فإن حجم الإنفاق من قبل المرشحين على الانتخابات المقبلة قد يتراجع بشكل كبير بسبب الأوضاع الاقتصادية وعدم الملاءة المالية لغالبية المرشحين، باستثناء عدد محدود من الدوائر الانتخابية التي أعلن رجال أعمال عن ترشحهم عنها ومعروف إنفاقهم المرتفع على حملاتهم الانتخابية. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن حجم الإنفاق على الحملات الانتخابية يلعب دوراً مهماً في تحريك السوق وانتعاش العديد من القطاعات مثل المطاعم والحلويات والخدمات المختلفة وكذلك تأثر الوضع العام في الأردن بما يجري في غزة والعدوان الإسرائيلي، حيث يختصر كثيرون مناسباتهم تضامناً مع الأشقاء هناك وعدم إقامة الحفلات وتوزيع الحلوى والبعض يتبرع بالكلف لصالح حملات الإغاثة الإنسانية التي يقوم بها الأردن لمساعدة سكان قطاع غزة في هذه المرحلة. ولا يدخل الإنفاق على الحملات الانتخابية وتقديم الولائم والحلويات للناخبين للتأثير في إرداتهم وغالباً لتوجيههم لانتخاب شخص معين أو ثنيهم عن انتخاب آخر. وأضاف أن ذلك يتم من خلال تقديم المنافع المالية والمعنوية المختلفة للناخبين بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى حدّ أنّ البعض ينفق مبالغ طائلة على هذه الغاية والأخطر من ذلك تجنيد أشخاص لشراء الأصوات لصالح مرشح معين.

وأشار الى أنّ الانطباع السائد حالياً أن من يملك المال يستطيع الفوز بالانتخابات من خلال تمويل الحملات الانتخابية والتأثير في إرادة الناخبين وشراء الذمم. وبالتالي عزوف كثير من الأشخاص ذوي الكفاءة والاختصاص عن الترشح للانتخابات لعدم مقدرتهم المالية أو لرفضهم استخدام المال الأسود والتأثير سلباً في إرادة الناخبين. ومن جانب آخر، رأى أحمد عوض الخبير في قطاع العمال في تصريح لـ«العربي الجديد» أن المواسم الانتخابية بخاصة النيابية تشكل فرصة لتوفير مجالات عمل مؤقتة تمتد لعدة أشهر لكثير من المتعطلين عن العمل أو الباحثين عن تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال العمل في حملات المرشحين الانتخابية. وأضاف عوض أنه بالقدر الذي يقبل فيه الأشخاص على الترشح، فضلاً عن تفاعل المواطنين، ينعكس على حجم فرص العمل التي يجرى توفيرها بشكل مؤقت.

الانتخابات توفر فرص عمل موسمية وتحرك قطاعات تجارية عدة

أو تعهد بأن يعطيه مبلغاً من المال أو منفعة أو أي مقابل آخر من أجل حمله على الاقتراع على وجه خاص أو الامتناع عن الاقتراع أو التأثير في غيره للاقتراع أو الامتناع عن الاقتراع. كما يحظر قبول أو طلب المقترع مباشرة أو بصورة غير مباشرة مبلغاً من المال أو قرضاً أو منفعة أو أي مقابل آخر لنفسه أو لغيره بقصد أن يقترع على وجه خاص أو الامتناع عن الاقتراع أو التأثير في غيره للاقتراع أو الامتناع عن الاقتراع. وقال الخبير الاقتصادي مازن مرجي لـ«العربي الجديد» إنّ المال الأسود في الانتخابات يتم بأشكال عدة من بينها الدفع المباشر للناخبين للتأثير في إراداتهم وغالباً لتوجيههم لانتخاب شخص معين أو ثنيهم عن انتخاب آخر. وأضاف أن ذلك يتم من خلال تقديم المنافع المالية والمعنوية المختلفة للناخبين بطرق مباشرة وغير مباشرة إلى حدّ أنّ البعض ينفق مبالغ طائلة على هذه الغاية والأخطر من ذلك تجنيد أشخاص لشراء الأصوات لصالح مرشح معين.

وأشار الى أنّ الانطباع السائد حالياً أن من يملك المال يستطيع الفوز بالانتخابات من خلال تمويل الحملات الانتخابية والتأثير في إرادة الناخبين وشراء الذمم. وبالتالي عزوف كثير من الأشخاص ذوي الكفاءة والاختصاص عن الترشح للانتخابات لعدم مقدرتهم المالية أو لرفضهم استخدام المال الأسود والتأثير سلباً في إرادة الناخبين. ومن جانب آخر، رأى أحمد عوض الخبير في قطاع العمال في تصريح لـ«العربي الجديد» أن المواسم الانتخابية بخاصة النيابية تشكل فرصة لتوفير مجالات عمل مؤقتة تمتد لعدة أشهر لكثير من المتعطلين عن العمل أو الباحثين عن تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال العمل في حملات المرشحين الانتخابية. وأضاف عوض أنه بالقدر الذي يقبل فيه الأشخاص على الترشح، فضلاً عن تفاعل المواطنين، ينعكس على حجم فرص العمل التي يجرى توفيرها بشكل مؤقت.

لافتات مرشحي الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر 2020 على جانبي احد الشوارع الرئيسية في عمان (فرانس برس)

صفقة قمح لمصر

قالت الهيئة العامة للسلع التموينية، المشتري الحكومي للحبوب في مصر، إنّها اشترت 280 ألف طن من القمح، وهو ما يقل عن هدفها البالغ 3,8 ملايين طن. وقال تجار إنّ الهيئة راهنت كثيراً على انخفاض أسعار القمح لتطلق أكبر ممارسة منفردة لها على الإطلاق، لكنها لم تتمكن من تحقيق هدفها ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الأسعار الأعلى من المتوقع في الممارسة.

وذكر تجار في وقت سابق أن 15 مورداً قدموا نحو 102 عرض في الممارسة، وإن كانت بأسعار أعلى بسبب فترات الشحن الأطول من المتوقع وشروط الدفع غير الجذابة. وقال أحد التجار الأوروبيين، وفق «رويترز»: «كانت المشكلة الرئيسية هي تأخير سداد ثمن القمح المطلوب في الممارسة لمدة 270 يوماً. مصر أرادت الاستفادة من انخفاض الأسعار حالياً، لكن لتحقيق هذه الغاية كان عليها عرض السداد الفوري».

سورية

# النقود بالميزان وليس العدّ

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بات الكثير من التعاملات التجارية في سورية تُجرى بزنة النقود وليس عدها، بعدما سبّب انهيار قيمة الليرة اضطرار المتعاملين إلى حمل كميات كبيرة من الفئات النقدية للبيع والشراء، في حين تعجز ماكينات العد الآلية عن القيام بدورها في ظل تقادم الكثير من الفئات وتلفها.

يقول التاجر عماد غنمة من دمشق في اتصال مع «العربي الجديد» إن زنة النقود أصبح سائداً حتى خلال صفقات البيع الصغيرة في مناطق سيطرة النظام، لأن عد النقود أضحى صعباً وباخذ وقتاً. ويلفت التاجر الذي يعمل في مجال الأجهزة المنزلية، إلى أن عد النقود يزيد احتمالات الخطأ، لأننا نتكلم على مبالغ كبيرة، فسعر الغسالة يبلغ نحو 6 ملايين ليرة والثلاجة 11 مليون ليرة، وإن لجأنا إلى العد اليدوي، فسيستغرق ذلك وقتاً وقد نخطئ ما يضطرنا إلى إعادة العد. ويضيف أن ماكينة عد النقود موجودة في معظم محال بيع الجملة والأدوات الكهربائية والمنزلية، لكن لا تمر العملة القديمة عبرها، لذا تم تحديد زنة كل رزمة من النقود، فهناك رزمة الخمسة آلاف ورزمة الألفين، ويتم التعامل بهذه الطريقة عبر موازين دقيقة، وقد اعتدنا على الأمر مع مرور الوقت.

ويشير إلى أنه في حال وجود لاصق على بعض الأوراق النقدية، تُستثنى، لأنها تزيد الوزن، لافتاً إلى أن وزن رزم العملة السورية من الفئات الكبيرة، صار معروفاً لدى الباعة وحتى لدى معظم الزبائن، خاصة تجار المنازل والسيارات وأجهزة الطاقة أو المنزلية. وأوضح أن وزن رزمة الـ 500 ألف ليرة من فئة الـ 5000 ليرة يبلغ 98 غراماً، بينما زنة رزمة الـ200 ألف ليرة من فئة الـ 2000 ليرة 100 غرام، ووزن رزمة الـ 100 ألف ليرة من فئة الـ 1000 ليرة يصل إلى 97 غراماً، ووزن رزمة الـ 50 ألف ليرة من فئة 500 ليرة يبلغ 102 غرام، مؤكداً أنه قلما يتم التعامل بالفئات النقدية الصغيرة خلال الصفقات الكبيرة، ومع ذلك احتسبت زنتها، فمثلاً زنة رزمة فئة 1000 ليرة (مائة ورقة) يبلغ 140 غراماً وكذا زنة 100 ورقة من فئة 500 ليرة.

وسجل سعر صرف الليرة نحو 15 ألف ليرة للدولار الواحد في سوقي الحريقة والمرجة في دمشق، في حين يشتري تجار العملة بأكثر من ذلك بحسب مصادر خاصة من العاصمة السورية، لأن عرض الدولار قليل هذه الفترة، بعد زيادة الطلب عليه بواقع المخاوف من اتساع نطاق الحرب في المنطقة على ضوء التصعيد بين إسرائيل من جانب وحزب الله اللبناني وإيران من جانب آخر، كما زاد الطلب على الذهب، وفق المصادر نفسها، ليسجل سعر الغرام من عيار 21 قيراطاً نحو 1,03 مليون ليرة والغرام عيار 24 قيراطاً 1,17 مليون ليرة.

ولا يستغرب الخبير الاقتصادي السوري، محمد حاج بكري من تفشي زنة النقود بدل عدها، لأن التضخم أحال العملة السورية إلى «ورق يكاد يكون بلا قيمة»، مشيراً في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن سعر سيارة كيا الكورية الجنوبية، طراز 2011، يبلغ اليوم نحو 200 مليون ليرة، وسعر المنزل في ضاحية مشروع دمر بدمشق، بين 3 و4 مليارات ليرة، فكيف يمكن عد تلك الأموال، خاصة إن كان بين السيارات وأجهزة الطاقة أو المنزلية. وأوضح أن وزن رزمة الـ 500 ألف ليرة من فئة الـ 5000 ليرة يبلغ 98 غراماً، في المحال الكبرى ولدى التجار، إلى جانب ماكينة عد النقود. ويضيف أن قمة تهاوي سعر الصرف، كانت مطلع العام الماضي، يوم قفز سعر الدولار من نحو 17 ألف ليرة إلى نحو 13 ألفاً، ولم يزل السعر يتذبذب عند حدود 15 ألف ليرة منذ عام، لافتاً إلى أنّ التضخم يزيد عن 150% على أساس سنوي، بينما وصل مؤشر القوة الشرائية إلى درجة منخفضة جداً بلغت 4,21%، تبعه تراجع مؤشر قياس جودة الحياة عامة إلى درجة الصفر، وفقاً لقاعدة البيانات «تامبيو» لقياس جودة الحياة في دول العالم. ويرى حاج بكري أن حلول التضخم تكاد تكون مستحيلة ضمن الواقع الاقتصادي السوري وحتى السياسي، لأن تحسين سعر صرف الليرة يحتاج إلى صناعة وتصدير وسياحة، كما يحتاج إلى إعادة ثقة المكتنزين والمتعاملين، وإلى أفق سياسي مطمئن، لافتاً إلى أن خزائن البنك المركزي خاوية بعد تبديد 18 مليار دولار احتياطي سورية في عام 2011. ويؤكد أن الحل بشأن انهيار قيمة العملة يتمثل في إلغاء بعض الأصفار منها، ولكن ذلك لن يبدل في القيمة الشرائية لليرة إن لم يترافق مع حلول أخرى وتنمية القطاعات الإنتاجية وتنشيطها، مضيفاً أنّ إلغاء الأصفار قد يخفف فقط من أعباء حمل العملة الورقية بكميات كبيرة أو إلغاء طريقة الزنة أو العد الآلي. ويقول: «اليوم يتم تحميل سيارة بالمال خلال شراء بيت أو أرض وترى سلالاً كبيرة كما سلال القمامة في المحال ومحطات الوقود، توضع فيها رزم العملة السورية». أو أرض وترى سلالاً كبيرة كما سلال القمامة في المحال ومحطات الوقود، توضع فيها رزم العملة السورية».

أخبار العرب

## استدعاء سيارات في السعودية

أعلنت وزارة التجارة السعودية عن استدعاء 2765 مركبة فورد من طراز «F-150» موديل 2014، لوجود خلل في مستشعر ناقل الحركة الأوتوماتيكي قد يؤدي إلى انخفاض سرعة المركبة بشكل مفاجئ أثناء القيادة مما يزيد من فقدان السيطرة على المركبة وخطر وقوع حادث. ودعت الوزارة، وفق وكالة الأنباء السعودية «واس»، أمس، مستخدمي المركبات المشمولة بالاستدعاء، إلى التواصل مع الوكيلين المحليين لإجراء الإصلاحات اللازمة مجاناً.

## ارتفاع واردات عُمان من الخضراوات

بلغ إجمالي واردات سلطنة عُمان من الخضراوات والفاكهة بنهاية مايو/أيار الماضي نحو 110,34 ملايين ريال (286,8 مليون دولار) بزيادة بلغت نسبتها 11,6% على أساس سنوي، بحسب البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وبلغت قيمة الواردات من الخضراوات نحو 42,6 مليون ريال بتفزة قدرها 44,9%. كما بلغت قيمة الواردات من الفاكهة بنهاية مايو/أيار نحو 67,6 مليون ريال بانخفاض نسبته 2,5%. وبلغت قيمة واردات الخضراوات من الإمارات نحو 10,9 ملايين ريال، ومن اليمن ما قيمته 10,86 ملايين ريال، والهند 4,6 ملايين ريال. كما بلغت قيمة واردات الفاكهة من الإمارات نحو 18,8 مليون ريال، ومن مصر نحو 9,4 ملايين ريال، والهند 9,2 ملايين ريال.

## تباين مؤشرات بورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها، أمس، على انخفاض مؤشرها العام بنسبة 0,6%، ليصل إلى مستوى 7009,61 نقاط. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 199,9 مليون سهم، بقيمة 49 مليون دينار (160,2 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 13181 صفقة نقدية. وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0,84%، من خلال تداول 111,7 مليون سهم، عبر 8076 صفقة، بقيمة 36 مليون دينار. في المقابل ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,5%، من خلال تداول 88,16 مليون سهم، عبر 5105 صفقات نقدية، بقيمة 13 مليون دينار. وصعد مؤشر (رئيسي 50) بنسبة 1,19%، من خلال تداول 36,3 مليون سهم، عبر 2595 صفقة نقدية، بقيمة 5,3 ملايين دينار.

أخبار العالم

## كوريا الجنوبية تبحث عن مصدر البطاريات

قال مكتب تنسيق السياسات الحكومية في كوريا الجنوبية، إن الحكومة ستوصي شركات صناعة السيارات بالكشف طواعية عن معلومات العلامات التجارية للبطاريات، لجميع السيارات الكهربائية المباعة في كوريا الجنوبية. وأضاف المكتب، وفق ما نقلت وكالة يونهاب، أمس الثلاثاء، أن القرار جرى اتخاذه في اجتماع نواب الوزراء للوزارات والوكالات ذات الصلة بالسيارات الكهربائية، وسط القلق العالم المتزايد بشأن حرائق السيارات الكهربائية، بعد الحرائق الأخيرة التي شملت بعض السيارات الكهربائية. وفي الأول من أغسطس/آب، انفجرت سيارة كهربائية مستوردة في موقف سيارات تحت الأرض في «إنتشون» على بعد 33 كيلومتراً غرب العاصمة سيول، مما أدى إلى احتراق أو إتلاف حوالي 140 سيارة. وبعد ذلك بأيام، اندلع حريق في سيارة كهربائية متوقفة في غيومسان، على بعد 166 كيلومتراً جنوب سيول. وفي الوقت الحالي، لا يعدّ الكشف عن معلومات العلامات التجارية لبطاريات السيارات الكهربائية إلزامياً، لكن عدداً من شركات صناعة السيارات، مثل «هيونداي موتور» و«كيا» و«مرسيدس-بنز كوريا»، أصدرت طواعية معلومات عن العلامات التجارية لبطاريات سياراتها الكهربائية خلال الأسبوع الماضي.

## ارتفاع الأسهم اليابانية

ارتفعت الأسهم اليابانية في نهاية تعاملات أمس، بدعم من أداء قطاعات صناعة السيارات، والتكنولوجيا، والمالية، على خلفية تراجع قيمة الين. وذكرت بورصة طوكيو للأوراق المالية، أن مؤشر نيكاي أغلق على ارتفاع بنسبة 3,45% أو ما يعادل 1207,51 نقطة، ليصل إلى 36232,51 نقطة. كما ارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 2,83% أو ما يعادل 70,25 نقطة ليغلق عند 2553,55 نقطة.

تحقيق

بينما خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال مع نظرة مستقبلية سلبية، توقع محللون أن يتدهور سعر صرف العملة فوق 3,8 شواكل مقابل الدولار وترتفع كلفة الديون وتتراجع قدرة الكيان على جمع تمويلات وقروض جديدة للإنفاق على حربها في غزة

# خفض تصنيف إسرائيل

## تدهور المالية العامة وشكوك حول القدرة على الاقتراض

لندن ـ **موسى مهدي**

قالت وكالة فيتش الأميركية للتصنيف الائتماني على موقعها مساء الاثنين، إنها خفضت التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى «A» مع نظرة مستقبلية سلبية بسبب تأثير استمرار الحرب في غزة، والمخاطر الجيوسياسية المتزايدة والعمليات العسكرية على جبهات متعددة. ويمثل القرار الحالي تدهوراً إضافياً في تقييم الوكالة للوضع الاقتصادي في إسرائيل.

ويؤدي خفض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع كلفة ديون الحكومة الإسرائيلية والتضييق عليها في الحصول على تمويلات وقروض جديدة للاستمرار في شن الحرب الإجرامية على قطاع غزة وتوسيع الحرب لتشمل لبنان، والدخول في مواجهة واسعة مع إيران وفق مراقبين. وبحسب وكالة التصنيف العالمية، فإن المالية العامة الإسرائيلية تضررت من مخاطر الحرب الحالية التي انطلقت في 7 أكتوبر الماضي، وتتوقع عجزاً في الميزانية بنسبة 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وأن يظل الدين العام أعلى من 70% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. فضلاً عن ذلك، من المرجح أن تتدهور مؤشرات البنك الدولي الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي، مما يؤثر على الوضع الائتماني للدولة العبرية...

وعزت «فيتش» قرار خفض التصنيف الائتماني إلى أربعة عوامل رئيسية، وهي المخاطر الجيوسياسية التي تدعم التوقعات السلبية لاقتصاد الكيان الإسرائيلي. وقالت إنه من وجهة نظرنا، يمكن أن يستمر الصراع في غزة حتى عام 2025، وهناك أخطار من توسعة الحرب إلى جبهات أخرى. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إنفاق عسكري إضافي كبير، وإلى تدمير البنية التحتية في إسرائيل، والمزيد من الأضرار المستمرة للنشاط الاقتصادي والاستثمار، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في مقاييس الائتمان الإسرائيلية. أما العامل الثاني وراء خفض تصنيف دولة الاحتلال، فيرجع إلى تنامي التوترات الإقليمية. ووفق «فيتش» لا تزال التوترات بين إسرائيل وإيران وحلفائها في المنطقة مرتفعة. وكانت إسرائيل وراء اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران وعدد من قيادات حزب الله في بيروت.

أما العامل الثالث وراء الخفض فهو استمرار إسرائيل في الحرب على قطاع غزة، حيث أكدت الوكالة مواصلة إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة لفترة تزيد عن الشهور العشرة، بعدما دخلت مدينة رفح وسيطرت على الحدود مع مصر. ومن المرجح أن تستمر الحرب حتى نهاية عام 2024، وربما مع خطر استمرار العمليات المكثفة بعد ذلك. وهذا يعني ضمناً استمرار الإنفاق المرتفع والفوري على الصعيد العسكري وتعطيل الإنتاج في المناطق الحدودية وفي الجزء الوسط في الضفة الغربية. وقالت الوكالة: «نتوقع أن يصل العجز في ميزانية الحكومة الإسرائيلية إلى 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري 2024 بعدما كان 4,1% في عام 2023». وحسب تحليل وكالة التصنيف الأميركية، فإن زيادة العجز المالي تعكس النفقات الكبيرة المتعلقة بالعمليات العسكرية، ونفقات إعادة التوطين لأولئك الموجودين في شمال البلاد. وبأتي تخفيض وكالة فيتش الآن للتصنيف الإسرائيلي بعدما أبقت الوكالة على التصنيف الائتماني لإسرائيل دون تغيير في إبريل/ نيسان الماضي بينما خفضت توقعاتها من مستقرة إلى سلبية. يُذكر أنه في فبراير/شباط الماضي، خفضت موديز التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى «إيه 2» (A2)، وهو مستوى يعادل تصنيف وكالة فيتش «إيه» (A) مع نظرة مستقبلية سلبية أيضاً. وفي إبريل/نيسان الماضي، اتخذت شركة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز خطوة مماثلة. وبلغ دين الحكومة الإسرائيلية 310,8 مليارات دولار في ديسمبر 2023، مقارنة بـ 294,7 مليار دولار في العام السابق، وفق بيانات شركة سي إي آي سي» الأميركية للبيانات المالية والديون الحكومية. ودعت مؤسسات عدة المحاسب العام إلى العمل على صياغة موازنة مسؤولة للدولة في عام 2025 في أسرع وقت ممكن. ووفق تقرير بصحيفة غلوبس، أمس الثلاثاء، قال المحاسب العام بوزارة المالية، يالي روتنبرغ، عن خفض التصنيف: «إن استمرار الحرب وارتفاع المخاطر الجيوسياسية يؤثران على البيانات المالية، وبالتالي على ملف التصنيف الائتماني لدولة إسرائيل. ومن شان التصعيد واسع النطاق أن يدعم زيادة التقلبات والطلب القوي على الدولار، الأمر الذي قد يرفع سعر الفائدة إلى ما فوق 3,8 شواكل للدولار. يُذكر أن سعر صرف الشيكل تدهور مقابل الدولار واليورو يوم الاثنين وسط تزايد المخاوف الأمنية بشأن رد إيران على جريمة اغتيال هنية وعدم إحراز تقدم في محادثات الأسرى مع حماس. وفي فترة ما بعد الظهر من التداول بين البنوك، يوم الاثنين، ارتفع سعر الشيكل مقابل الدولار بنسبة 1,22% ليصل إلى 3,774 شواكل للدولار، كما ارتفع الشيكل مقابل اليورو بنسبة 1,420%، ليصل إلى 4,125 شواكل لليورو.

ووفق تقرير بصحيفة غلوبس، قال الرئيس التنفيذي لشركة بريكو لإدارة المخاطر والتمويل والاستثمار في تل أبيب، يوسي فريمان، إن «الخوف من تصعيد وشيك في الحرب أدى إلى انخفاض قيمة الشيكل». وكان هنالك شبه رهان بين المضاربين في تل ابيب منذ بداية الشهر الجاري على أن سعر صرف العملة الإسرائيلية سيتدهور مقابل الدولار إلى دون مستوى 3,8 شواكل. ويعاني الشيكل إلى جانب مخاوف توسع الحرب على قطاع غزة من تراجع أسهم شركات التقنية في سوق وول ستريت الأميركية، التي كانت أرباحها ترفد السوق الإسرائيلية بالدولارات. وأضاف بريكو: «لا تغيير في تقييمنا، إذ إن التصعيد الواسع في الحرب سيدعم التقلبات المتزايدة في سوق الصرف ويدعم الطلب القوي على الدولار، وهو الأمر الذي قد يعزز سعره إلى أعلى من مستوى 3,8 شواكل للدولار، على المدى القصير. وبحسب فريمان، فإنّ خطوة خفض التصنيف من شأنها أن تزيد من تكلفة التمويل الائتماني الذي تجمعه الحكومة في الأسواق الخارجية، الأمر الذي سيتطلب مبلغاً أكبر من حصة من ميزانية الدولة. يُذكر أن الحرب على غزة رفعت من حجم الضرائب على سكان الكيان، كما أدت إلى غلاء أسعار السلع والخدمات، بخاصة أسعار البنزين التي ارتفعت عدة مرات خلال العام الجاري.

انهاد الاقتصاد الإسرائيلي ربما يحتاج إلى معجزة (Getty)

> ديون دولة الاحتلال تفوق 300 مليار دولار والاقتصاد يواصل التدهور

### ارتفاع أسعار الوقود

ارتفع سعر لتر البنزين في إسرائيل منذ بداية عام 2024، بمقدار 0,62 شيكل. وكانت حكومة الاحتلال الغت تخفيض ضريبة الاستهلاك على الوقود للحفاظ على استقرار سعر البنزين «95 اوكتان» عند اقل بقليل من 7 شيكل للتر، بسبب اتساع العجز المالي وارتفاع تكاليف الحرب. وبين أبريل/نيسان 2023 وديسمبر/ كانون الاول 2023، كلفت سياسة «الدعم» خزينة الاحتلال مليارى شيكل، وفق صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الاسرائيلية.

# فقاعة «وول ستريت» تنذر بإفلاسات

دورة «التيسير الكمي» التي نفذ تها اميركا مرتين كانت من بين اهم اسباب فقاعة سوق «وول ستريت» التي كادت أن تُدخل الاقتصاد الاميركي في دورة ركود

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ذكر تحليل في موقع «زيرو هيدج» المتخصص في الشؤون المالية حول العالم، أن البنك الفيدرالي الأميركي أمضى الأعوام الستة عشر الماضية في تغذية «الفقاعات المالية في وول ستريت». ومن خلال التأثيرات غير المباشرة لسياسة «التيسير الكمي»، عزز ضخ التريليونات كذلك فقاعات موازية في الأصول العقارية التجارية والسكنية، ليس في الولايات المتحدة فقط، ولكن في جميع أنحاء العالم خاصة في الدول الرأسمالية وتلك التي تتبنى سياسة الدولرة، وفق التحليل الذي نشره الموقع، مساء الاثنين.

وعلى الرغم من الأعراض الجانبية التي أدت إلى هزة البورصات العالمية في الأسبوع الماضي، يرى محللون أن سياسة ضخ تريليونات الدولار التي بلغت حتى الآن 6 تريليونات دولار ساهمت في فقاعة أسهم وول ستريت التي تهدد بركود الاقتصاد الأميركي وعمليات إفلاس واسعة وسط شركات العقارات. وربما تكون سياسة التحفيز الكمي التي نفذتها الولايات المتحدة والدول الغربية للخروج من الأزمة المالية العالمية في 2008 وجائحة كورونا في 2020 قد نجحت وقتها في إنقاذ الاقتصادات والبنوك والشركات الكبرى من الإفلاس ولكنها كانت لها ارتدادات قاسية لاحقاً، إذ رفعت معدل التضخم وأسعار الأسهم فوق قيمها الحقيقية. إذ ضخت الحكومة الأميركية نحو 3 تريليونات دولار في الاقتصاد الأميركي منذ الجائحة الصحية.

وادخلت الولايات المتحدة سياسة «التيسير الكمي»، لأول مرة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، ثم كررت السياسة مرة أخرى أثناء كورونا للمساعدة في إبقاء الاقتصاد صامداً. وسياسة التيسير هي عبارة عن طباعة النقود من أجل مساعدة الاقتصاد على البقاء مزدهرا وتعرف اختصاراً بـ (QE). وتم تقديم برنامج التيسير الكمي لأول مرة في مارس/ آذار 2009، في أعقاب انهيار سوق الأسهم في العام الذي سبقه. ووفق تقرير في موقع «دي بليدج» الذي يعنى بطباعة الثروات، طبع البنك الفيدرالي الاميركي ما يقرب من 3,3 تريليونات دولار في عام 2020 وحده، وهو ما يعادل، وفقاً لموقع «سيتي ايه ام» City AM النذدني خمس إجمالي الدولارات الأميركية المتداولة في نفس العام.

الدافع الرئيسي للتيسير الكمي هو تشجيع الاقتراض وتحريك السوق عبر تنشيط الإنفاق، ولكن نظراً للعدد الكبير من القروض المتاحة من البنوك، تظل أسعار الفائدة منخفضة عادةً، مما يعني أن الاقتراض يظل رخيصاً. على سبيل المثال، وفقا لشركة «تريدنغ إيكونومكس» انخفض «سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية» لدى بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) إلى 0,25% في مارس/آذار 2020. وبالتالي أتاح سعر الفائدة المقترب من الصفر للأفراد فرصة الاقتراض بارخص سعر ممكن خلال جائحة كورونا ومواصلة الإنفاق على السلع والخدمات لتعزيز الاقتصاد. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن أن يفيد بها التيسير الريفية في مقاطعة جيانغشي الصينية بعدم تسوية المشتريات الأخيرة للسندات الحكومية. وهذا القرار الأحدث في سلسلة من التدخلات المصممة لتهدئة ارتفاع السوق الذي دفع العائدات إلى مستويات قياسية، وقد أذكى المخاوف الرسمية من أن البنوك أصبحت معرضة أكثر من اللازم لمخاطر أسعار الفائدة. في الوقت الحالي، يبدو أن التدخلات لها التأثير المرغوب، بعد أن لامست أدنى مستوى لها على الإطلاق عند حوالي 2,12% في وقت سابق من هذا أغسطس/آب الجاري وسط علامات متزايدة على التباطؤ الاقتصادي في الصين، إذ ارتفع العائد القياسي للسندات لأجل 10 سنوات بشكل مطرد إلى حوالي 2,22%، وفق تقرير بلومبيرغ.

ويرى التقرير، أن الخطر يكمن في أن تدخل السلطات يفصل السوق عن أساسياته الاقتصادية ويقوض ثقة المستثمرين في الأمد البعيد. كما أن محاولات الحكومة للتدخل في تداول الأسهم والعملات في السنوات الأخيرة أدى إلى عواقب فوضوية في بعض الأحيان وردع مديري الأموال الدوليين الذين يستثمرون في السوق الصيني.

وفي علامة على مدى استمرار التشاؤم العميق تجاه أصول البلاد، أظهرت بيانات الأسبوع الماضي، أن الأجانب سحبوا مبلغاً قياسياً من الأموال من الصين في الربع الثاني. ووفق التقرير، قالت بيكي ليو، رئيسة الإستراتيجية الكلية للصين في بنك ستاندرد تشارترد: «كان بنك الشعب الصيني يحذر السوق مراراً وتكراراً بشأن مخاطر أسعار الفائدة منذ إبريل/ نيسان، لكن أسعار الفائدة استمرت في الانخفاض». وأضافت أن «هذه المرة، يريدون إرسال رسالة قوية بما فيه الكفاية إلى السوق، للاعتراف بشكل أفضل بمستوى الراحة الخاص بهم من السندات طويلة الأجل، لتقليل مراكز المضاربة في المستقبل».

ويرى استراتيجيو بلومبيرغ «أن هذه الخطوات تقلل من شفافية السوق، وهو الأمر الذي يؤثر في المستثمرين العاليين من ذوي الدخل الثابت، ويمكن أن يمنعهم من تخصيص الأموال للسندات الصينية عندما يكون هناك العديد من الخيارات المتنافسة في جميع أنحاء العالم. وقد يكون ارتفاع الديون قد انتهى في الوقت الحالي، لكن التداعيات قد تستغرق أشهراً حتى تتم معالجتها».

يُذكر أن الأسهم الصينية ارتفعت في ختام تعاملات، أمس، مع استقرار اليوان أمام الدولار، ويترقب المستثمرون صدور بيانات هامة هذا الأسبوع للحصول على معلومات أكثر حول النشاط الاقتصادي للبلاد. وزاد مؤشر «شنغهاي المركب» بنسبة 0,34% إلى 2867 نقطة عند الإغلاق، وارتفع مؤشر «شنتشن المركب» بنسبة 0,50% إلى 1554 نقطة. كما ارتفع مؤشر «سي إس أي 300» بنسبة 0,26% إلى 3334 نقطة، وزاد مؤشر «هانغ سينغ» للأسهم في هونغ كونغ 0,36% إلى 17174 نقطة.

> 3,3 تريليونات دولار ضخها الفيدرالي الاميركي في السوق أثناء كورونا

> العائد القياسي للسندات لأجل 10 سنوات ارتفع بشكل مطرد إلى 2,22%

مؤشر بورصة شنغهاي، 5 أغسطس 2024 (Getty)

متداولون في وول ستريت، 12 أغسطس 2024 (Getty)

رؤية

# معهد بيترسون يحلل أزمة مصر الاقتصادية

**شريف عثمان**

في ورقة بحثية نشرت هذا الشهر، تناول معهد بيترسون للاقتصادات الدولية أزمات مصر الاقتصادية المتكررة، ملقياً الضوء على الأزمة الأخيرة، التي اعتبرها مستمرة منذ بداية العام الماضي وحتى الآن، ومتسائلاً عما إذا كانت الأمور ستختلف هذه المرة عن الأزمات السابقة.

تحدث كاتبا الورقة الاقتصاديان في المعهد، روتشير أغاروال وعدنان مزاري، عن أزمات مصر المتكررة والمستمرة منذ عقود، وقالا إن مصر نجت من أزمة مالية ضخمة مطلع العام الحالي، سبّبتها مجموعة من المشكلات الهيكلية، مثل تقييم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، والتدخل الحكومي المفرط، والاعتماد على المساعدات الخارجية بدلاً من السياسات الاقتصادية المستدامة.

وأشار الكاتبان إلى أن هذه الأزمات ليست جديدة على مصر، إذ كانت جزءاً من نمط متكرر في تاريخ مصر الاقتصادي، إلا أنهما أكدا أن الأهمية الجيوسياسية لمصر، بسبب موقعها وحجمها ودورها في استقرار المنطقة، فرضت تدخلات دولية متكررة لتقديم مساعدات مالية ضخمة، وهو ما كان يحمي البلاد من العواقب الوخيمة لسوء الإدارة الاقتصادية.

واندلعت الأزمة الاقتصادية الأخيرة في مصر مع بداية عام 2022 نتيجة عدة عوامل، شملت فتح الباب على مصراعيه للاستيراد، والإنفاق الاستثماري المبالغ فيه في مشروعات وهمية لا تدر عائداً، مع تثبيت سعر الصرف، ما جعل العملة المصرية تبدو أقوى من قيمتها الحقيقية، وأعطى من ثم انطباعاً بأن السلع المستوردة كانت أرخص من الثمن الحقيقي الذي كان يفترض أن يعكسه سعر صرف حقيقي للعملة المصرية.

وقالت الورقة إن الصدمات الاقتصادية العالمية، بما فيها الحرب في أوكرانيا، ثم عدم الاستقرار الإقليمي بعد اشتعال الأوضاع الصراع في غزة، زادت من هشاشة الاقتصاد المصري، مما أدى إلى أزمة مالية حادة. لكن في مواجهة الأزمة، تلقت مصر دعماً كبيراً من الإمارات العربية المتحدة، ممثلاً في مشروع تطوير منطقة رأس الحكمة، ومن صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وشمل قروضاً وحزماً مالية استهدفت تحقيق الاستقرار في الاقتصاد. ومع ذلك، غالباً ما كانت هذه التدخلات مشروطة، مثل تخفيض قيمة العملة وتقليل الدعم، مما أثر بوضوح على الشعب المصري، وفقاً لما جاء، في الورقة البحثية. تناول الاقتصاديان السياق التاريخي لسوء الإدارة الاقتصادية في مصر منذ ثورة 1952، إذ كافحت الحكومات المتعاقبة لتحقيق التوازن بين السياسات الشعبية والحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي. وقالا إن هيمنة الدولة على الاقتصاد، إلى جانب المشاركة الكبيرة للجيش في الأنشطة الاقتصادية، أدتا إلى عرقلة نمو القطاع الخاص والابتكار. وأوضحا أن تاريخ مصر الاقتصادي يتميز بدورة من الأزمات، يليها استقرار مؤقت بسبب المساعدات الخارجية، ثم العودة إلى الأزمات بسبب عدم تنفيذ الإصلاحات الأساسية. وأوضحا أيضاً أن هذه الدورة تكررت عدة مرات، مع تجنب الدولة، في معظم الأحيان، التغييرات الهيكلية العميقة اللازمة لضمان الاستقرار على المدى الطويل. ناقشت الورقة التحديات الكبيرة التي تواجه الإصلاح في مصر، والتي قالت إنها تشمل المصالح الراسخة للجيش والنُخب السياسية الذين يستفيدون من الوضع القائم، بالإضافة إلى اعتماد شريحة كبيرة من السكان على الدعم الحكومي. وقالا إن أي محاولة لتنفيذ إصلاحات عميقة قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي، مما يجعل الحكومة مترددة في متابعة مثل هذه التغييرات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أكد الباحثان الحاجة الماسة إلى الإصلاح إذا أرادت مصر كسر دورة الأزمات التي تمر بها. وأوضحا أن ذلك يشمل تحسين الحوكمة، وتقليل دور الجيش في الاقتصاد، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتنفيذ سياسات مالية ونقدية أكثر استدامة. إلا أنهما شككا في احتمالية تنفيذ هذه الإصلاحات، نظراً إلى المناخ السياسي والاقتصادي الحالي.

لم يقنع كاتبا الورقة بما تم إعلانه من خطوات إصلاح بعد الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولي في مارس الماضي، وتوقعا ألا تؤدي الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة المصرية، مثل تخفيض قيمة العملة، ورفع سعر الفائدة إلى مستويات قياسية، وتقليل الدعم، مع الإسراع في بيع الأصول المملوكة للدولة، إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وقالا إنه في حين أن هذه الإجراءات قد تحد من الاضطرابات الاقتصادية على المدى القصير، لكنها لا تعالج المشكلات الأساسية التي أدت إلى تكرار حدوث الأزمات.

حذرت الورقة من أنه من دون إصلاحات كبيرة، من المرجح أن تواجه مصر أزمات اقتصادية أخرى، لأن الاعتماد على المساعدات الدولية، مع تجنب إعادة هيكلة الاقتصاد كثيراً، يعني أن مصر ستظل عرضة للصدمات الخارجية وسوء الإدارة الداخلية. وقال الكاتبان إن مصر تقف عند مفترق طرق حاسم، وإن الخيارات التي ستتخذها الحكومة المصرية في السنوات القادمة ستحدد ما إذا كان يمكن للبلاد تحقيق نمو اقتصادي مستدام، أو ما إذا كانت ستستمر في نمط الأزمات المتكررة، والتي لا تحل إلا بالاعتماد على المساعدات الدولية.

لا أعرف إن كان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي قرأ هذه الورقة، أم أن وقته لم يسمح بذلك، ولكن وكالات الأنباء نقلت إلينا الأسبوع الماضي قوله إن «الجميع يعيش حالة من عدم اليقين بسبب حدة وتعقيدات المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وتصاعدها في الأيام الأخيرة»، مستطرداً بأنه من الوارد تعرّض بلاده لصدمات أخرى، على غرار ما حدث في عام 2022 باندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، ما يمكن أن يؤدي إلى العديد من الأزمات الاقتصادية في الدولة.

وتوحي كلمات رئيس الوزراء بأنه يدرك هشاشة الأوضاع الاقتصادية، على الرغم من تدفق أكثر من 60 مليار دولار إلى البلاد خلال 5 أشهر. فماذا عساه ينتظر ليتمكن هو ورفاقه ممن يديرون دفة الاقتصاد المصري من تحقيق الاستقرار، وتحسين معيشة المواطن المصري، وتجنب الاقتراب من الانهيار كلما توترت الأوضاع الجيوسياسية في أي بقعة من العالم، حتى لو كانت على بعد 4200 كيلومتر، كالمسافة التي تفصل بين القاهرة وكييف.